**الخاتمة**

سبق وأن تطرقنا في مقياس القانون الدستوري في السداسي الاول، دراسة النظرية العامة للدولة والتي من خللها تم تحديد المصطلحات بداية بمفهوم الدولة باعتبارها شخصية معنوية، والشعب بمدلوله الاجتماعي والسياسي، والاقليم، والسلطة وكل هذه المصطلحات قانونية حددنا معانيها من خلال دراستنا النظرية العامة للدساتير ووجود هذه المصطلحات في الوثيقة الدستورية، وكذاكيفية وضع الدساتير والتي تتنوع فيما بينها، وكيفية تعديل هذه الدساتير والرقابة عليها سواء من الناحية السياسية أو القانونية وكذا الشعبية عليها.

أما في السداسي الثاني فهو امتداد وتكملة للسداسي الاول والذي من خلاله تطرقنا الى تنظيم السلطات الثلاث التي لم يكن لها وجود في المراحل السابقة ومن خلال دراستنا للنظريات القديمة لتفسير نشأة الدولة الا ان في الوقت الحالي اصبحت مؤسسات رئيسية في الدولة والتي من خلالها تستمر الدولة في عملها، وان كل سلطة لها وظائفها الخاصة بها تميزها عن السلطة الاخرى وفق ما ينص عليه الدستور، وكل هذا حفاظا على حقوق الافراد وحرياتهم.

كما تطرقنا لأنوع الانظمة السياسية المختلفة من خلال: دراسة انواع الحكومات من حيث الخضوع للقانون الى حكومات استبدادية وحكومات قانونية، ومن حيث الخضوع للرئيس الاعلى للدولة الى حكومات ملكية وحكومات جمهورية، ومن حيث مصدر السيادة الى حكومات فردية وحكومات ارستقراطية وحكومات ديموقراطية.

كذلك تطرقنا الى أنواع الديموقراطية المطبقة في الانظمة السياسية المختلفة، ناهيك على معرفة ما المقصود بمبدأ الفصل بين السلطات والتي من خلاله نحدد نوع النظام السائد في الدولة (برلماني، رئاسي، مجلسي) وذلك من خلال علاقة السلطات فيما بينها وامتلاك كل سلطة صلاحيات على حساب السلطة الاخرى، وهذا يعود الى المجتمع وخصوصيته في منح الصلاحيات لسلطة على حساب السلطة الاخرى مما ينتج عنه تنوع في الانظمة السياسية. ومن خلال معرفتنا لأنواع الانظمة السياسية توصلنا الى نوع النظام السائد في الجزائر من خلال الدساتير الجزائرية ومن خلال العلاقة بين السلطات فيما بيتها بدءا بدستة 1963وصولا الى دستور1996 والذي عدل سنة 2020. هذا وعرفنا مالمقصود بالحزب واصنافها واهدافها وكيفية تاسيس الحزب في الجزائر وكذا ما المقصود بالنظم الانتخابية وانواعها.